النظام الفدرالي في العراق والطموح الكردي في تكوين الدولة

أ.د. خيري عبد الرزاق جاسم (*)
muthanakhairi@yahoo.com

الملخص:

يُعد حلم تكوين الدولة الكردية طموحاً راود ويراود معظم الشخصيات السياسية الكردية والحركات السياسية، وبقدر هذا الحلم وأكبر منه هي التحديات التي يواجهها. وبالرغم من ذلك تستمر الرغبة في تحقيق الحلم، وشواهد التاريخ كثيرة على التجارب التي عرفها الأكراد والمحاولات التي أرادوا من خلالها تكوين الدولة، غير أن معظمها كان مصيرها الفشل لاسباب متنوعة وعديدة بعض منها لاسباب داخلية تتعلق بواقع الاكراد الجغروسياسي، وبعض اخر يتعلق بالاوضاع الدولية التي مرت بها هذه التجربة أو تلك.

The federal system in Iraq and the Kurdish ambition to form a state

Prof.Dr. Khairi A . Gasim
Center for strategic and international studies – Baghdad University

Abstract:

The dream of forming the Kurdish state is an ambitious ambition and afflicts most of the Kurdish political figures and political movements, and the greater and greater the dream of this dream are the challenges it faces. In spite of this, the desire to realize the dream continues, and there are many history witnesses to the experiences that the Kurds knew and the attempts by which they wanted to form the state, but

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

most of them were doomed to failure for various and many reasons, some of which are for internal reasons related to the geopolitical situation of the Kurds, and some others related to the international conditions that passed With this or that experience.

المقدمة

يُعد حلم تكوين الدولة الكردية طموحاً راود ويراود معظم الشخصيات السياسية الكردية والحركات السياسية ، وبقدر هذا الحلم وأكبر منه هي التحديات التي يواجهها . وبالرغم من ذلك تستمر الرغبة في تحقيق الحلم ، وشواهد التاريخ كثيرة على التجارب التي عرفها الأكراد والمحاولات التي أرادوا من خلالها تكوين الدولة ، غير أن معظمها كان مصيرها الفشل لاسباب متنوعة وعديدة بعض منها لاسباب داخلية تتعلق بواقع الاكراد الجغروسياسي ، وبعض اخر يتعلق بالاوضاع الدولية التي مرت بها هذه التجربة أو تلك .

وعلى الرغم من المحاولات الرامية الى تكوين الدولة الا ان تلك المحاولات واجهت صعوبات عديدة ادت في نهاية المطاف الى الفشل ، و ما حصل في ايلول / سبتمبر من استفتاء على الانفصال في كردستان العراق الا محاولة ، وتكريس للحلم أو الطموح الكردي في اقامة الدولة ، وبالمحصلة فان ذلك الاستفتاء اجهض الحلم لاسباب عديدة منها ما هو داخلي يتعلق بالاكراد انفسهم ، وما هو اقليمي ، وما هو دولي ، وتظافرت عوامل عدة وتعثر الاستفتاء ، ومع ذلك مازال حلم الاكراد في تكوين الدولة قائما .

لذلك فان فرضنا الرئيس في هذا البحث هو " على الرغم من اقرار الاكراد لشكل النظام السياسي الفيدرالي في العراق الا انهم مازالوا يتطلعون الى اقامة الدولة الكردية وتجاوز الفدرالية ".

المطلب الأول : في معنى النظام الفدرالي

النظام الفدرالي هو نمط من أنماط التنظيم السياسي والمؤسساتي للدول تتحد بموجبه مجموعة وحدات سياسية مستقلة (دول، ولايات، كانتونات... إلخ) في دولة فدرالية واحدة، على أن تتمتع الوحدات السياسية باستقلالية واسعة في تدبير شؤونها وبهياكل

مؤسساتية مستقلة تماما عن الحكومة الفدرالية، مع أن العلاقة بين الطرفين يجب أن تبقى محكومة بمبدأ تقاسم السلطة والسيادة .

ويعد النظام الفدرالي من أرقى النظم السياسية المتبعة لإدارة شؤون الحكم لاسيما في الدول المترامية الاطراف ذات المساحات الشاسعة ، والمتباينة في أوضاعها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بوصفه وسيلة عملية تقف وسطاً بين الاستسلام للواقع المشتت والمثالية التي تدعو إلى الانصهار الكامل والوحدة الشاملة ، لما ينطوي عليه من تجسيد للحكم المشترك والذاتي من خلال التوزيع الدستوري للسلطة على الإقليم ذاته بين حكومتين احداهما قومية والأخرى محلية على نحو لا تكون فيه الحكومات المركزية ولا الوحدات الإقليمية المكونة للفيدرالية خاضعة لبعضها البعض ، أي ان كلا منهما يتمتع بسلطات مستمدة من الدستور ، ومبدأ الاستقلال صفة جوهرية يمتاز بها النظام الفدرالي ، إلا ان الاعتراف بحتمية وجود تداخل في الكثير من المجالات يؤدي الى وجود نوع من العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم، تتحدد طبيعة ودرجة هذه العلاقة على ضوء التقسيم الدستوري للاختصاصات بين مستويي الحكم. ومن البديهي ان تتم ترجمة أسس هذه العلاقة إلى قواعد مكتوبة في الدستور الفدرالي، ولاشك في ان التنظيم الدستوري لهذه العلاقة على نحو واضح لا لبس فيه من أهم عوامل نجاح أي نظام فدرالي[1].

أن طبيعة وتوجّه الحكم يمكن أن تكون ديكتاتورية أو ديمقراطية، في الدول المركبة (الإتحادية) أو تلك الموحدة (البسيطة) على حد سواء، ويزخر العالم بالكثير من الأمثلة الداعمة، فلم تكن الفيدراليات في أوروبا الشرقية ــ والتي انتهى أمرها إلى التفتيت ــ سوى أنظمة استبدادية، وكان ذلك الاستبداد داعياً رئيسًا لانفراط عقدها. في حين بعض دول اوروبا الغربية وغيرها من الدول–فرنسا وهولندا واليابان مثلا–هي بلدان اختارت نهج الدولة الموحدة ولكنها في ذات الوقت بلدانا ديمقراطية. إذن؛ المسألة تتعلق إلى حد بعيد بالكيفية التي يُدار فيها الحكم، ومقدار «العدالة» الذي يتضمنه بصفتها معيارا أساسيا للاستقرار والديمومة[2].

وفي النظام الفدرالي[٣] تتوفرُ الوحدات الفيدرالية على حكومات كاملة الصلاحيات في تدبيرها للشأن المحلي، في حين تؤول للحكومة الاتحادية السلطات المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع، كما تتولى جميع الشؤون المالية كتحصيل الضرائب ووضع الميزانية الفدرالية، ويكون للوحدات السياسية الفدرالية نصيب من عائدات الضرائب والنشاط الاقتصادي والاستثماري الذي يتم على أراضيها[٤].

تردد الفقهاء في تحديد مفهوم النظام الفدرالي بين اتجاهين [٥] الفارق بينهما يدور حول المركز القانوني للوحدات الأعضاء في الاتحاد .

الاتجاه الاول:

يرى اصحاب هذا الاتجاه أن النظام الفدرالي نظام الدول التي تنتقص من سيادتها الداخلية بالقدر اللازم لقيام هذا النظام، وتزول سيادتها الخارجية تماماً لصالح الحكومة الفدرالية التي تعد دولة فوق الدول المكونة للاتحاد، ومعنى ذلك ان الوحدات الأعضاء (ولايات أو أقاليم) في النظام الفدرالي لا تتمتع بشخصية دولية داخل النظام الفدرالي بل مجرد وحدات ادارية.

الاتجاه الثاني:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الوحدات الأعضاء في النظام الفدرالي وحدات سياسية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية بإعطائهم تلك الوحدات وصف الدول، ويذهب غالبية الفقه بهذا الاتجاه ومنهم "أوبنهايم" بتعريفه الدولة الفدرالية بأنها "اتحاد سرمدي لدول مختلفة ذات سيادة والذي يملك أجهزته الخاصة المزودة بالسلطات ليس فقط على الدول الاعضاء بل ايضاً على مواطنيها"، كما يعرف الفقيه جيلينيك (**Jillinek**) الدول الفدرالية بأنها" دولة سيدة تتألف من عدة دول غير سيدة، وتنبثق سلطتها عن الدول التي تتركب منها، والتي تترابط فيما بينها بصورة تجعل منها وحدة سياسية".

وتنتهي الدولة الفدرالية بانقضاء الدولة ذاتها، وذلك بأحد الأسباب التي تنتهي بها الدول عموماً، كزوال ركن من أركانها، كما ينتهي الاتحاد الفدرالي بإحدى وسيلتين مماثلتين لوسيلة نشأته وهما[٦]:

١- انفصال الولايات عن الدولة الفدرالية وتحولها إلى دولة مستقلة نتيجة لحركة ثورية أو حرب أهلية، فالحرب الأهلية التي وقعت بين اللايات الجنوبية والولايات الشمالية في أمريكا لو كانت قد انتهت بانتصار الجنوب على الشمال لترتب عليه تفكك الولايات المتحدة .

٢- تحول دولة فدرالية إلى دولة بسيطة موحدة تصبح فيها الولايات مجرد وحدات ادارية بعد أن كانت وحدات سياسية ذات سيادة داخلية ، مثل الولايات المتحدة الاندونيسية التي كانت دولة فدرالية مكونة من ستة عشر ولاية بموجب معاهدة لاهاي المبرمة عام ١٩٤٩ ، ثم تحولت إلى دولة بسيطة بموجب الدستور الاندونيسي الصادر قي ١٧ اب ١٩٥١ .

المطلب الثاني : الاكراد وحلم الدولة

إن حلم إقامة دولة كردية قومية تجمع الكرد المتوزعين بين العراق وإيران وتركيا وسوريا، حلم قديم رافق الأكراد منذ رسم الخرائط السياسية في المنطقة بعد الحرب العالمية الاولى، وظل هذا الحلم يراود الأكراد كلما أتيحت الظروف والمتغيرات الإقليمية مع قناعة بأن هذا الحلم يصطدم بجدار الدول المتواجدين بها نظراً لأنها تمس حدودها وجغرافيتها وسيادتها[٧].

أقر برلمان كردستان بتاريخ الرابع من تشرين الاول ١٩٩٢ مبدأ الفدرالية باجماع اعضاء البرلمان بالقرار المرقم (٢٢) الذي نص على جعل الفدرالية اساسا لتنظيم العلاقة السياسية والقانونية والادارية بين اقليم كوردستان والحكومة المركزية في بغداد [٨].

وتبلورت الرؤية الكردية الجديدة لإعادة بناء الدولة العراقية وحل القضية الكردية في عام ١٩٩٢، عندما قرر المجلس الوطني الكردستاني (برلمان اقليم كردستان

حاليا) اختيار النظام الفدرالي حلاً للقضية الكردية في العراق، وكان الاصرار عليه في اجتماعات المعارضة العراقية في صلاح الدين ولندن في عام ٢٠٠٢، أي قبل تغيير نظام الحكم في العراق.

يجمع النخبة الاكراد على أن بناء الدولة الكردية استحقاق قومي وتاريخي وانساني لهم . فقد خذلت المعاهدات الدولية عند وضع الحدود، الأكراد في تشكيل دولتهم، إذ وزعتهم على اربعة بلدان متجاورة هي العراق وتركيا وايران وسوريا. ولم يبارح الحلم بإقامة الدولة الكردية نخبتهم طيلة عقود، امتزج بالنضال المسلح، والشعور القومي المتصاعد، ومشاعر قوية بالتميز من جهة، والخذلان والاحباط من تمرير هذا المطلب من جهة ثانية .

تناغمت الرؤية الاميركية بخصوص التحول إلى الفيدرالية وتوزيع السلطة على أساس إثني ومذهبي مع رغبة الأحزاب العراقية التي وجدت في ذلك التوجه الاميركي خير معين لها في الإمساك بزمام السلطة[٩].

وتميز الاعراب عن المشاعر الكردية بالثقة العالية بتعريف الذات ، مصحوباً بألم لا تبارحه العين من عد " الكردية " مواطنة من الدرجة الثانية ، ومغضوب عليها من الحكومات العراقية المتعاقبة حتى بعد ٢٠٠٣ [١٠] .

أولاً : خلفية الادراك الكردي للدولة وتطوراته

في مطلع القرن العشرين (بدأ الكثير من الكرد التفكير في تكوين دولة مستقلة ، باسم كردستان ، وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، وضع الحلفاء الغربيونالمنتصرون تصوراً لدولة كردية في معاهدة سيفر عام ١٩٢٠ ، إلا أن هذه الامال تحطمت بعد ثلاث سنوات ، إثر توقيع معاهدة لوزان التي وضعت الحدود الحالية لدولة تركيا ، بشكل لا يسمح بوجود دولة كردية) .

لايملك الأكراد راهناً مشروعاً سياسياً يرمي إلى إقامة دولة بوصفهم أمّة. ولهذا جذور تاريخية موغلة في القدم. فمع تداعي الامبراطورية العثمانية، اقتصر الحديث حول

استقلال الأكراد على منطقة صغيرة تشكّل جزءاً من تركيا الراهنة. ويقول الأكراد إنهم وُعدوا بالحصول عليها بموجب معاهدة سيفر (Sèvres) في العام ١٩٢٠، ثم سُحب منهم بعد ثلاث سنوات بموجب معاهدة لوزان [١١] .

وفي سنة ١٩٢٩ (طالب البرزانيون باستقلال المناطق الكردية ، إلى أن وصل بهم الحد إلى القيام بالثورة ضد السلطات في بغداد) .

والواقع إن (جمهورية مهاباد) هي أول دولة كردية تأسست في إيران في ٢٢ كانون الثاني/يناير عام ١٩٤٦ إلا أنها فشلت وسقطت سريعاً. والجمهورية المهابادية كانت من الاخطاء القاتلة للقيادة الكردية، التي لم تتحسب للظروف المحلية والدولية والاقليمية .

وبعد الغزو العراقي للكويت (ظهر تأييد حلم دولة الكرد قوياً إما بطريقة رسمية، أو بطريقة فعلية على الأرض، حيث أدى فرض أمريكا مناطق الحظر الجوي في العراق، وتراجع قوى الدولة والأمن نحو مناطق الوسط المحيط ببغداد إلى منح أكراد العراق الفرصة التاريخية لنيل وضعية تقارب الاستقلال وتتجاوز الحكم الذاتي.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ، لم يتوقف الساسة الكرد عن التهديد وترديد دعواتهم لتكوين الدولة الكردية ، ففي بداية تموز / يوليو ٢٠١٤ ، دعا مسعود البرزاني البرلمان الكردي (لتحديد موعد للاستفتاء على استقلال الإقليم عن العراق ، وأن لديه دعماً دولياً في قضية تقرير مصير الكرد) [١٢].

ثانياً : تحديات الطموح الكردي

أمام حكومة الاقليم ملفين هامين : الملف الاول : يتعلق بمدينة كركوك الغنية بالنفط التي يحاول الأكراد ضمها للإقليم لضمان قيام دولتهم، والملف الثاني: يتعلق بالتركمان في مدينة كركوك والمناطق القريبة منها . هذين الملفين لهما من التعقيد ما يعجز عن حله الإقليم، فالعرب في كركوك يمتلكون أراض زراعية ومصالح كبيرة، فهم جزءاً لا يتجزأ من سكان الإقليم هذه مسألة ليست بالسهلة، والمسألة الأخرى، الامتداد العشائري للعرب في مناطق من محافظة صلاح الدين والأنبار.

والملف الاخر الأكثر حساسية وخطورة ، هو ملف التركمان، وهم القومية الثانية في شمال العراق برمته. وهؤلاء ليسوا أناس رحّل أو طارئين، إنما هم أصحاب الأرض، بيد أن النزعة القومية المتعصبة لدى بعض الكرد تجعلهم يتمددون على حساب الاخرين [١٣].

على اثر الاحداث التي طرأت نتيجة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وجدت منطقة كردستان قد تبدل اسمها إلى إقليم كوردستان ، مما يعني أن هذا الإقليم كان واقعاً موجودا في العراق منذ أكثر من (٢٠) عاما سواء بإسم منطقة كوردستان أو أقليم كوردستان . وقد مهد السبيل لظهور إقليم كوردستان سحب الحكومة العراقية لجميع إداراتها في منطقة كوردستان ، فتولت الجبهة الكوردستانية إدارة دفة الاقليم لكونها سلطة أمر واقع ، حيث لايمكن لجمع من الناس يتألف من عدة ملايين من المواطنين أن يعيش ويمارس نشاطه اليومي بدون وجود السلطة العامة لتنظيم حياتهم . وهكذا وجد إقليم كوردستان وظهر كأمر واقع بشكل متميز وشبه منفصل عن المناطق العراقية الأخرى ، وكان هذا الاقليم يتمتع باستقلال أكبر وصلاحيات أوسع كإقليم داخل الدولة الفدرالية ، لكن حكومة إقليم كوردستان التي تشكلت نتيجة الإرادة الشعبية لمواطني الاقليم المذكور ، التي كانت تعيش في ظل واقع سياسي شبه انفصالي ، بسبب غياب أية سلطة أو دور للحكومة المركزية فيها ، أصرت على خيار الاتحاد ضمن عراق ديمقراطي ، والتي جسدت رغبتها هذه بإعلانها بيان الاتحاد الفدرالي في ٤ تشرين الاول ١٩٩٢ ، كوسيلة لحل المسألة الكوردية في العراق وتقرير مصير شعب كوردستان العراق بهذا الاسلوب لتحديد العلاقة مع المركز على أساس الفدرالية، وبذلك أسدل الستار على مرحلة الانضمام القسري لبدء عهد جديد لتأطير العلاقة بين شعب كوردستان والحكومة المركزية على أسس جديدة[١٤].

يذكر احد الكتاب[١٥] ان الصورة القومية هي بؤرة الولاء الوطني والعاطفة القومية، كما انها المراة التي تعكس على فضاء المستقبل صورة الماضي بتجاربه، ودروسه، وأهدافه، وامانيه، ومخلفاته الثقافية والروحية. وهي أولا وقبل كل شئ احساس جميع ابناء الأمة بأنهم فعلا أمة واحدة حتى لو لم تتوفر لهم سائر مقومات الأمة وهي بهذه المثابة أحد

العوامل الحاسمة في تكوين الأمة . ولعل أقرب مثل الينا عن حقيقة أثر هذا العامل هو وضع الأكراد في العراق. فهم لا يكادون يشعرون بأنهم جزء من الأمة العراقية ، ويطالبون بنوع من الحكم الذاتي ، وهذا في حد ذاته دليل على أنهم يحسون بالحاجة إلى تكوين أمة كردية . فعلى أي أساس يقوم هذا الاحساس برغم أن الاكراد والعراقيين خاضعون للدولة نفسها منذ مئات السنين ؟

لايمكن ان يكون اختلاف اللغة هو السبب، لانها ليست بالعامل الحاسم في تكوين الامم ، وبالتالي فإنها ليست بالعامل الحاسم في تمزيق أوصالها. ويمكن أن يكون اختلاف البقعة الارضية لأن الاكراد والعراقيين يعيشون على التربة نفسها، وفي ظل الحكم نفسه. ولا يمكن أن يكون الاختلاف في الهدف المنشود، فقد جاء وقت على رعايا الدولة العراقية ان اتفقوا فيه جميعا على ضرورة اجلاء المحتل البريطاني، وهذا لم يمنع الأكراد ابان هذا الوقت من المطالبة ببعض الحقوق الخاصة ، وإن عملت وحدة الهدف عملها من غير شك في تخفيف حدة هذه المطالبة [١٦].

اذن لم يبق في رأيي سوى سبب واحد ، هو الاختلاف في الصورة القومية التي يرسمها للأمة العراقية كل من الأكراد والعراقيين [١٧] .

وبعد الاحتلال استمرت العلاقة بين الحكومة الاتحادية والكرد على أساس المصالح المشتركة ، وقد كان للكرد دور بارز في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ، لكن هذه العلاقة بدأت تظهر على حقيقتها القائمة على المصالح الضيقة ، وليس على مصلحة الوطن العراقي الجامع للعرب والكرد وغيرهم .

المطلب الثالث : السلوك الكردي بعد العام ٢٠٠٣

الملاحظ أن خطط الزعماء الكرد بعد الاحتلال كانت تسعى (لتحقيق طموحاتهم من خلال الاسهام في قيادة الدولة العراقية ، وإحياء الأمل في بناء الدولة الكردية في نطاق الفدرالية العراقية لتكون اللبنة الأولى في بناء الدولة الكردية المستقلة مستقبلاً . وقد استخدم الكرد وسائل متعددة لتحقيق هذين الهدفين ، وأبرزها [١٨] :

١- استخدام أسلوب القوة الناعمة في التعامل مع جميع الأطراف وتجنب التصعيد والمواجهات .

٢- ترتيب البيت الداخلي الكردي على جميع المستويات لضمان قدرة الدولة مستقبلاً في التصدي للتهديدات والتحديات والمحن التي تواجهها .

٣- ممارسة الضغوط على الحكومة العراقية لاتخاذ قرارات في مصلحة الكرد .

٤- تمسكهم بفكرة نائب الرئيس الأمريكي السابق (جوزيف بايدن) الخاصة بالتقسيم الناعم للعراق ، والقائمة على أساس حقائق التكوين الديمغرافي .

أولاً : التحديات الاقليمية للطموح الكردي

١ : الموقف التركي من اعلان الدولة الكردية

تتحفظ تركيا على اعلان الدولة الكردية المستقلة ، وترفض فكرة الدولة المستقلة، بل انها ترفض أي استقلال يقوض من وحدة وسلامة الأراضي العراقية وذلك باعتبار أن قضية الأكراد ليست عراقية فقط، ولكنها تركية بالأساس حيث النسبة الأكبر من الأكراد (تقدر بـــ١٥ مليون نسمة) يقيمون في تركيا، وهو ما قد يدفع الجانب التركي لاستغلال الاحداث في العراق لتحقيق عدد من المكاسب. فقد أعلنت الحكومة التركية معارضتها الشديدة لانفصال إقليم كردستان العراق[١٩].

الموقف التركي الرسمي الرافض لاعلان الدولة الكردية أكده الرئيس رجب طيب اردوغان، نهاية حزيران / يونيو ٢٠١٥، إذ أعلن: (أن تركيا لن تسمح مطلقاً بإقامة دولة للأكراد في سوريا) .

وهناك من يرى أن (القيادة التركية تناور في هذه القضية ، وقد أعلن الأتراك أنهم لا يمانعون إقامة الدولة التركية الجديدة ، ويبرر بعض المحللين ذلك بأن تركيا اليوم تجمعها بكردستان العراق علاقات اقتصادية وثيقة من خلال أنابيب النفط الجديدة التي تمر عبر تركيا)[٢٠].

٢ : الموقف الايراني

لا شك أن إيران تقف ضد قيام الدولة الكردية ، وهنالك العديد من التصريحات التي تؤكد هذه الحقيقة ، ومنها تصريح نائب وزير الخارجية ، حسين أمير عبد اللهيان الذي عد (الحديث عن استقلال كردستان العراق ستكون نتيجته عودة كردستان إلى ما قبل عقود عدة ، وإننا لفتنا انتباه مسؤولي كردستان إلى هذا الموضوع بشكل ودّي وأخوي) . وكذلك يعمل الايرانيون سياسياً على انشاء كتلة كردية رافضة لاستقلال الإقليم مكوّنة من الحزبين المنافسين لحزب البرزاني ، أي من الاتحاد الوطني ، والتغيير [٢١].

تسود النظرة الكلية في مدركات منظري الاستراتيجية التركية والايرانية أن منطقة شمال العراق الحالية لا تنفصل عن المناطق الجغرافية الواقعة في أراضيهم ، كونها امتدادات كردية جيوبوليتيكية تحتاج إلى ضبط وتنظيم كي تبقى تحت السيطرة بما لا يهدد الأمن القومي التركي والإيراني في أي وقت من الأوقات ، كذلك تنظر حكومتا البلدين إلى أن السماح لإقليم كردستان بالمضي قدماً باتجاه عملية الاستقلال عبر الاستفتاء قد يجرهما إلى مشكلات عديدة مثل مطالبة الأكراد الذين يقطنون هاتين الدولتين بالحكم الذاتي وربما الاستقلال لاحقاً. لهذا تقف إيران معارضة بشدة للاستفتاء الذي أجري في كردستان العراق في الخامس والعشرين من ايلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتأتي المعارضة بشكل جوهري من منطلقات أمنها القومي ، فضلاً عمّا سيفرضه استقلال الاقليم من تحديات ومصاعب في وجه النفوذ والدور الايراني في المنطقة ، إذ إن هذه التطورات قد تؤدي إلى تقسيم العراق[٢٢] .

ثانياً : معوقات قيام الدولة[٢٣]

يواجه الطموح الكردي باقامة الدولة العديد من المعوقات الداخلية والاقليمية والدولية وهو ما سنعمل على دراسته تباعاً :

١- يعد عدم ترتيب البيت الداخلي الكردي من أكبر المعوقات في اعلان الدولة وبنائها، فالخلافات الكردية الداخلية أو صعوبة التنسيق في احسن الاحوال لم يكن بالشكل المطلوب، إذ ما زال كرد كل دولة في المنطقة متميزين عن الاخرين من بني جنسهم في

رؤاهم السياسية واساليب عملهم بين عسكرية وسياسية وكذلك في تحالفاتهم الخارجية لاسيما الاقليمية أو مع الولايات المتحدة ، ولهذا فان كثير من الباحثين والكتاب يعدون الخلافات الداخلية في اقليم كردستان العراق من أكبر العوائق التي تقف امام اعلان الدولة الكردية، وكلما تقرب الكرد الى الحلم واعلان الدولة والاستقلال يرجعون مرة اخرى الى نقطة البداية، وذلك بسبب الخلافات والصراعات الداخلية .

٢- العوائق الاقليمية الرافضة لاي توجه كردي نحو الاستقلال حتى ولو كان جزئيا ، إن الدول التي احتضنت الاكراد في اراضيها سواء كان في تركيا أو في إيران أو في سوريا ، لها مصلحة استراتيجية في عدم قيام الدولة الكردية بصرف النظر عن القدرة على مواجهتها عمليا ، فإن هذه الدول ترفض باصرار أن تشكل دولة كردية في العراق مثلا ، وهي يمكن أن تمارس عليها حصاراً خانقاً ، بل ايا منها يمكن أن يقوم بعمل عسكري ضد اكراد العراق إذا ما حصل ذلك ، وليس مستبعداً ، علماً بأن كردستان العراق هي وحدها المؤهلة اليوم للحصول على مكاسب وحق تقرير المصير .

٣- المعوق الدولي الذي ما زال حتى اليوم يصر على رفض أي اعادة لرسم خريطة المنطقة والسماح بتاسيس دولة كردية تنسف الواقع الجغرافي لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الاولى، إن الأمر هنا يتعلق بالقانون الدولي بقدر ما يتعلق بالمصالح الدولية لاسيما مصالح الدول الكبرى، إذ إنه فضلاً عن أن المنطقة حساسة اكثر مما يجب لإثارة اضطرابات شديدة تصاحب تأسيس دولة كردية، فإن ارادات مختلفة ينبغي ان تتفق قبل الشروع بذلك حتى لو سلمنا بأن الإرادة الأمريكية ستكون حاسمة هنا.

المشكلة في العراق اليوم هي: (أن بعض دعاة الفدرالية لا يريدون إقامة حكومة فدرالية ، كما هو حال الحكومات الفدرالية الموجودة في العالم ، وإنما إقامة حكومة اتحادية خاضعة لحكومات الأقاليم ومشلولة الإرادة تجاههم) ، وهذا خطأ جسيم من جانبين [٢٤] :

- الاول : مخالفتها للأصول الدستورية المتعارف عليها في الدول الفدرالية .

– الثاني تقتضي البيئة الإقليمية للعراق وجود حكومة قوية تتخذ اجراءات حازمة في حماية الأمن والوحدة الوطنيين، ومن بينها حقها في دخول أي من الأقاليم المكونة للاتحاد بالقوة عند الضرورة، دون أن يكون في ذلك مخالفة للأصول الدستورية المتعارف عليها في الدول الفدرالية.

كان الرئيس مسعود بارزاني، مؤسس إقليم الحكم الذاتي لكردستان العراق، لكنه أيضاً، في نظر منتقديه، المسؤول الأول عن سقوط حلم الدولة بمغامرته الخطيرة في إجراء استفتاء حول استقلال الإقليم[٢٥].

كان بارزاني الرئيس الأول والوحيد للأكراد حتى اليوم، لكنه وقع في فخ رهانه على الاستقلال. ويشير دبلوماسي غربي إلى أنه حين طلب من بارزاني تأجيل مشروع الاستفتاء، أجابه رئيس الإقليم «لا أستطيع، لدي فرصة لن تأتي مرة أخرى. بغداد لا تزال ضعيفة لكنها تزداد قوة، وبعدها سيفوت الأوان». وأضاف: «لا أستطيع التراجع وأعتقد أن الدول التي تنصحني بعدم إجراء الاستفتاء ستدعمني بعد ذلك». وكان ذلك الخطأ الكبير.

ويقول المحلل السياسي كيرك سويل، ناشر مجلة «إنسايد إيراكي بوليتيكس»، إن رهان بارزاني لم يكن إلا «استناداً إلى دائرة ضيقة من المستشارين».

أما بالنسبة إلى المحلل المختص بالشؤون الكردية، موتلو سيفير أوغلو، فإن بارزاني وضع الأكراد في موقف صعب، بعدما «أخطأ في قراءة الموقف وتفسير الرسائل»، ما جعله وحزبه معزولين داخل العراق وخارجه [٢٦] .

أن هذا ليس الاستفتاء الأول بشأن استقلال كردستان العراق. فقد أجرت الأحزاب الكردية استفتاء آخر في العام ٢٠٠٥، وحصدت موافقة ساحقة. لم يكن ثمة ضرورة لإجراء استفتاء ثانٍ – لا بل ربما من غير الحكمة البتة إجراؤه في وقتٍ يبدو فيه المجتمع الكردي أكثر انقساماً بكثير مما كان عليه في العام ٢٠٠٥ – لكن بارزاني يعتقد على مايبدو أنه بحاجةٍ إلى إثبات جديد على أنه يحظى بدعم الأكراد، قبل أن يخوض غمار

التفاوض مع بغداد بشأن إقامة دولة كردية. فهذا الدعم لاغنى عنه في المفاوضات المقبلة، التي ستكون عسيرة حتماً، حول شروط الانفصال عن العراق [٢٧].

المطلب الرابع : الاستفتاء وكبح الطموح الكردي في تكوين الدولة

يتمتع إقليم كردستان منذ عام ١٩٩١ بصلاحيات واسعة عززها في دستور عام ٢٠٠٥، ورغم ذلك ظل حلم تأسيس دولة مستقلة يراود الأكراد، حتى أعلن رئيس الإقليم مسعود البارزاني في ٣ فبراير/شباط ٢٠١٦ أن "الوقت حان لكي يقرر أكراد العراق مصيرهم في استفتاء على الاستقلال عن بغداد".

يتمتع إقليم كردستان منذ عام ١٩٩١ بصلاحيات واسعة عززها في دستور عام ٢٠٠٥، ورغم ذلك ظل حلم تأسيس دولة مستقلة يراود الأكراد، حتى أعلن رئيس الإقليم مسعود البارزاني في ٣ فبراير/شباط ٢٠١٦ أن "الوقت حان لكي يقرر أكراد العراق مصيرهم في استفتاء على الاستقلال عن بغداد".

وفي السابع من حزيران/يونيو ٢٠١٧ حدد البارزاني يوم ٢٥ سبتمبر/أيلول من نفس العام موعدا لإجراء الاستفتاء على انفصال الإقليم عن العراق، ليصادق برلمان الإقليم في ١٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٧ على إجراء الاستفتاء في موعده المقرر [٢٨].

لم يعد إقليم كردستان العراق هو ذاته ذاك الذي كان قبل إجراء الاستفتاء، فالاقليم الذي كان يحلم بدولة مستقلة بات الآن يتقهقر إلى أن وصل الامر إلى التفكير بالتخلى عن «كيانه» الذي نص عليه الدستور العراقي والعودة إلى صيغة محافظات تتبع بشكل مباشر الحكومة المركزية في بغداد، بعد أن انتهت قفزة رئيسه السابق مسعود بارزاني التي اراد بها ان يدخل التاريخ كمؤسس لدولة الأكراد إلى «ظلام دامس» اطاح به وحلمه الى خارج دائرة الفعل السياسي رغم محاولاته المستميتة للتشبث بما تبقى له، ويعتقد المراقبون بأن أحد أبرز الأهداف التي كان يسعى بارزاني لتحقيقها من وراء إجراء استفتاء «الانفصال» هو الحفاظ على موقعه في رئاسة الإقليم مما أضعف موقفه السياسي إلى حد كبير خصوصاً لدى الأحزاب المعارضة باعتباره يكرس الاستفراد بإدارة شؤون الإقليم ويعرضه لمخاطر جمّة[٢٩].

ومع ان حلم الاستقلال الكردي قديم ، فإن مظاهر السيادة المحدودة ساهمت في تغذية التطلعات الانفصالية للإقليم عن الحكومة الاتحادية ، وكانت هذه التطلعات تخبو و ترتفع بحسب موازين القوى مع الحكومة الاتحادية ، وكذلك وفق الظروف الدولية والاقليمية السائدة. لكن بعض العوامل كصعود تنظيم داعش الارهابي وسيطرته على مساحات واسعة من شمال العراق وغربه صيف عام ٢٠١٤، وتوجه الولايات المتحدة إلى الاعتماد على الإقليم، وخصوصاً قوات " البيشمركة الكردية، في التصدي له، وكذلك في مواجهة النفوذ الايراني في العراق، مثلت فرصة سانحة لرئيس اقليم كردستان انذاك للإعلان عن نيته إجراء استفتاء في الاستقلال، لكنه لم يضع تاريخا محددا له إلا في حزيران/ يونيو ٢٠١٧ [٣٠].

تشير كافة الدلائل إلى أن أي محاولة منفردة لإعلان استقلال الأكراد من جانب واحد، يمكن أن تسفر عن فيضان من الصراعات، قد لا تتمكن المنطقة، الغارقة حتى أذنيها في الأزمات، من تحملها أو التعامل معها. وبعبارة أخرى: إن الحفرة التي تحفرها أربيل قد تتحول إلى ثقب أسود كبير يجر جزءاً كبيراً من منطقة الشرق الأوسط نحو المجهول، وبالتالي لا بد من التوقف عن الحفر فوراً [٣١] .

المطلب الخامس : السيناريوهات المستقبلية التي تواجه الطموح الكردي

على ضوء التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت شروع إقليم كردستان في الانفصال وإجراء الاستفتاء والتداعيات التي لحقت ذلك ، يمكن الاشارة إلى مستقبل الإقليم من خلال السيناريوهين الاتيين [٣٢] :

١- سيناريو قيام الدولة الكردية : يبدو زاضحاً صعوبة الجغرافيا المحيطة بإقليم كردستان العراق ووعورتها تفضي بشكل لا يقبل الشك إلى تطويق وخنق هذه الدولة في حالة قيامها لن يكون مسألة صعبة ، وذلك نظراً للجغرافيا السياسية الراهنة للاقليم ، والدليل على ذلك التحركات الايرانية – التركية المنسقة التي أدت إلى انهيار إقليم كردستان اقتصادياً وسياسياً ، فضلاً عن انهياره عسكرياً أمام أول مواجهة بين قوات العراق الاتحادية وقوات الاقليم .

أما فرصة إقامة دولة كردستان فمن الممكن أن تتحقق إذا توافر عدد من الشروط ، أهمها أن تفتح لها مجالاً للتواصل مع العالم الخارجي لكسر فكرة التطويق الجغرافي الخشن . لكن حتى في ظل توفر هذا الشرط و وصول الاقليم مؤسساتياً وسياسياً ةعسكرياً إلى المقومات الرئيسة لذلك ، فاننا نرى عدم امكانية قيام الدولة الكردية على المديين القريب والمتوسط (٥ سنين إلى ١٥ سنة) ، إذ إن تشكيل الدولة الكردية يقترن بشكل أساس بأبعاد إقليمية معقدة ومتضاربة وصعبة وفي ظل وجود دولتين قويتين نسبياً في المنطقة (تركيا وإيران).

أما الشرط الثاني فيتعلق بضعف وتراجع النظام الايراني والتركي على حد سواء ، بحيث تبدأ هذه الدولة من محيطها الحيوي سواء على مستوى تركيا أو إيران أو سوريا لتتكوّن وتعلن نفسها كأمر واقع .

٢- التراجع عن حلم الدولة : تشير كل الدلائل إلى أن وجود دولة كردية مستقلة لن يكون مرحباً به في محيطها . ونظراً للرخاء الذي عاشه الاقليم منذ عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٣ ووصول دخل الفرد الكردي إلى ٦ أضعاف ما كان عليه في السابق ، يعي تماماً أن المواطن الكردي لن يتحمل أي حصار قد يُفرض عليه من قبل الدول المجاورة . كما أن متابعة تصرحات مسؤولي الاقليم في مدة ما بعد الاستفتاء تشير بوضوح إلى امكانية التراجع عن الانفصال ، إذ أعلن رئيس الاقليم السابق مسعود بارزاني أن أي عقاب ستقوم به أي جهة يجب أن يوجه إلى بارزاني نفسه وليس إلى الشعب الكردي ، كما طالب مسؤولو الاقليم بشكل واضح و متكرر بضرورة الجلوس على طاولة المفاوضات من أجل حلّ هذا الموضوع، وتمثلت أقوى المواقف في إبداء رئيس الاقليم السابق مسعود بارزاني استعداده " بشكل غير مباشر "لتجميد الاستفتاء لتجنّب تعرّض الإقليم للحصار والأزمات الاقتصادية .

الخاتمة:

ما يزال حلم اقامة الدولة الشغل الشاغل للاكراد على الرغم مما يعتري هذا الحلم من طوباوية بسبب الظروف الداخلية والاقليمية والدولية .

فرغم وجود سلطة أمر واقع كردي في شمال العراق منذ عام ١٩٩١ وانتزاعها وضعية الإقليم شبه المستقل ضمن الدولة العراقية في دستور عام ٢٠٠٥ فإن فكرة الاستفتاء لم ترد على لسان الأكراد إلا في شباط / فبراير ٢٠١٦ بعد انتزاع الأكراد منطقة سنجار الإستراتيجية في سياق مشاركتهم بالحرب على تنظيم ما يسمى بالدولة الارهابي .

وقد طرح رئيس الإقليم مسعود البارزاني وقتها فكرة "استفتاء غير ملزم" لجس نبض المجتمع الدولي والحكومة المركزية الواقعة منذ نحو عامين تحت وطأة انتزاع ثلث أراضي العراق من تحت سيطرتها، وفي أبريل/نيسان الماضي التقى قادة الحزبين الرئيسيين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني لتحديد موعد الاستفتاء.

وفي حزيران/يونيو ٢٠١٧ حدد البارزاني ٢٥ أيلول/ سبتمبر موعدا "للاستفتاء على مصير كركوك واستقلال كردستان"، مؤكدا أنه حصل على دعم دولي في تقرير المصير. كما غابت الإشارة إلى أن الاستفتاء غير ملزم .

بالرغم من اجراء الاستفتاء الا ان انعقاده بالرغم من الحكومة الاتحادية والقوى الاقليمية والدولية اجهض الاستفتاء بنتائجه وجاء بعواقب ثقيلة الوطأة على رئيس الاقليم انذاك مسعود البارزاني. ومع ذلك تبقى المساعي الكردية لاقامة الدولة طموحا يسعون لتحقيقه بالرغم من كل التحديات التي يواجهونها .

الهوامش

[١] أزهار هاشم أحمد ، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفدرالي ، اللمركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ١١.

[٢] خالد المطلوب ، الفدرالية العراقية ومخاطر التجزئة ، جريدة الصباح الجديد (العراقية) ، نقلا عن الرابط :
https://newsabah.com/newspaper/118702

[٣] نجد الأصول النظرية للنظام الفدرالي أو الفدرالية في كتابات الفيلسوف ورجل الدين الألماني جوهان ألتيزيوس (١٥٥٧–١٦٣٨) حول التنظيم السياسي في إطار اتحادي تضامني. وضمَّن ألتيزيوس أفكارَه بشأن النظام التضامني في كتاب صدر عام ١٦٠٣ وحمل عنوان "السياسة: عرض منهجي ومعزز بنماذج شاهدة ومقارنة".

عرض ألتيزيوس في كتابه أفكارا حول الفدرالية لم تكن ليبرالية مطلقا، إذ ركز على حرية المجموعات المؤلفة للفدرالية أكثر من تركيزه على حرية الفرد داخل النظام الفدرالي. ومع ذلك، فإنه يبقى الأب المعنوي لفكرة النظام الفدرالي الذي تعود نشأته في الواقع إلى ما قبل صدور كتابه ذاك بأربعة قرون.

يُمكن القول إن الفدرالية وُجدت على أرض الواقع قبل أن يُنظر لها الفلاسفة في كتاباتهم، وبالتالي فهي تجربة سياسية واجتماعية حية أكثر منها نظرية فلسفية أُلهمت خيارات سياسية لاحقا.

النظام الفدرالي ، موسوعة الجزيرة : نقلاً عن الرابط

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A

[٤] المصدر نفسه .

[٥] أزهار هاشم أحمد ، تنظيم العلاقة بين السلطة المركزية وسلطات الأقاليم في النظام الفدرالي ، اللمركز القومي للاصدارات القانونية ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص ص ٢١-٢٢.

[٦] شؤرش حسن عمر ، خصائص النظام الفدرالي في العراق : دراسة تحليلية مقارنة ، ط٢ ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ١٥٤

[٧] حنان عمارنة ، ماذا لو تأسست دولة كردية ، تقارير سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٨ تشرين الاول – اكتوبر ٢٠١٧ ، ص ١ .

[٨] فاضل عباس الجاف، اعلان نظام الفدرالية من برلمان كردستان يوم خالد في تاريخ شعبنا ، جريدة التاخي ، ٢٠١٥/١٠/٥ .

[٩] أزهار هاشم أحمد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٢١-٢٢.

[١٠] علي طاهر الحمود ، النخبة الكردستانية : الدولة ، الهوية ، المواطنة ، مؤسسة فريدريش أيبرت ، عمان – الاردن ، اب / اغسطس ٢٠١٩ ، ص ٣ .

[١١] جوست هلترمان ، استفتاء غير شعبي ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، بيروت ، ٢٨ اب / اغسطس ٢٠١٧ .

[١٢] جاسم الشمري ، الكرد والنظام التوافقي في العراق ، (سلسلة دراسات سياسية) ، المعهد المصري للدراسات، القاهرة، ١٩ اب / اغسطس ٢٠١٧ ، ص ٦ .

[١٣] حنان عمارنة، ماذا لو تأسست دولة كردية ، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة، ١٨ تشرين الاول – اكتوبر ٢٠١٧ ، ص ص ١ -٢ .

[١٤] شؤرش حسن عمر ، خصائص النظام الفدرالي في العراق : دراسة تحليلية مقارنة ، ط٢ ، المركز العربي للدراسات والبحوث العلمية ، القاهرة ، ٢٠١٨ ، ص ص ١٥٤ – ١٥٥ .

[١٥] عبد الفتاح حسين العدوي

[١٦] عبد الفتاح حسين العدوي ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، وكالة الصحافة العربية (ناشرون) ، القاهرة ، ٢٠١٩.

[١٧] عبد الفتاح حسين العدوي ، الديمقراطية وفكرة الدولة ، وكالة الصحافة العربية (ناشرون) ، القاهرة ، ٢٠١٩.

[١٨] جاسم الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٤ – ١٥ .

[١٩] عمار عباس محمود ، القضية الكردية : اشكالية بناء الدولة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص ١٩٠ .

[٢٠] جاسم الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

[٢١] جاسم الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٣ .

[٢٢] علي بكر ، إيران وتركيا وتحديات قيام الدولة الكردية في شمال العراق ، مجلة الدراسات الايرانية ، العدد (٥) ، مركز الخليج العربي للدراسات الايرانية ، كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٧ ، ص ص ٩٦-٩٧ .

[٢٣] اياد كامل ابراهيم الزيباري ، مقومات بناء الدولة الكوردية ومعوقاتها : دراسة شرعية قانونية ، مجلة جامعة التنمية البشرية ، العدد (٢) حزيران ٢٠١٧ ، ص ص ١٣٥-١٣٦ .

[٢٤] جاسم الشمري ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .

[٢٥] مسعود بارزاني : مؤسس الدولة الكردية ومنهيها ، جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) ، العدد (١٤٢١٦) ، الاثنين ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٧ .

[٢٦] مسعود بارزاني : مؤسس الدولة الكردية ومنهيها ، جريدة الشرق الاوسط (اللندنية) ، العدد (١٤٢١٦) ، الاثنين ٣٠ تشرين الاول / اكتوبر ٢٠١٧ .

[٢٧] جوست هلترمان ، مصدر سبق ذكره .

[٢٨] استفتاء إقليم كردستان .. تفاصيل وتطورات ، نقلا عن
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/10/1/%D8%A7%

[٢٩] كردستان العراق من حلم الدولة إلى حكم المحافظات ، البيان (الاماراتية) ، ١٤ /٢٠١٧/١١ .

[٣٠] وحدة الدراسات السياسية ، استفتاء إقليم كردستان بين الاصرار الكردي والمعارضة الإقليمية ، (تقدير موقف) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، ايلول / سبتمبر ٢٠١٧ ، ص ص ١-٢ .

[٣١] امير طاهري، مأزق الاستفتاء الكردي، جريدة الشرق الاوسط، (اللندنية) العدد (١٤١٧٨)، الجمعة ٢٢ ايلول/سبتمبر ٢٠١٧.

[٣٢] علي بكر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٠٢ -١٠٣.